من الطائفيّة إلى الوطنيّة اللّبنانيّة

هل انتهت حرب لبنان إلى غير رجعة؟

. أسامة مقدسي* .

تقديم: التاريخ تخييل وتأويل

القتال في لبنان انتهى، لكنّ الطائفيّة لم تنتهِ. بل إنّ مجرّد طرح هذه الملاحظة يحضّنا على التوقُّف والتفكير في ماهيّة المسألة الطائفيّة. فمنذ انتهاء الحرب الأهليّة ولبنانُ غارقٌ في هواجس طائفيّة تُعْلن عن نفسها في الأداء السياسيّ والإداريّ والاجتماعيّ، وتكذِّب الخطابَ الرسميَّ عن انتهاء الحرب «بلا رجعة،» وتَفْرض علينا من ثمّ مواجهةَ المشكلة الطائفيّة وعقيدتها بموضوعيّة، ولكنْ أيضًا بمصداقيّة. وفي رأيي أنّ أهمّ ما نَفْعله هو فَسْحُ المجال أمام رؤيةٍ صريحةٍ نقديّةٍ تجرؤ على الاعتراف بالتباسات هذا التاريخ ورواسبه التي لن تَزُول بمجرّد ادّعاء الحكومة أنّ الحرب قد انتهتْ، وبمجرّد عفوها عن مجرمي الحرب من كلّ الطوائف، وإعلانِها مشروعَ كتابِ تاريخٍ موحَّد، وإعادةِ بنائها وسطَ المدينة المهدَّمَ تحت شعارٍ بسيطٍ: «بيروتُ مدينة عريقة للمستقبل.»

التاريخ والتأريخ يتجاوزان السردَ البسيط: إنّهما عبارة عن عمليّة مستمرّة، وأحيانًا متوتِّرة، لمواجهة الماضي بكلّ تعقيداته. ومن خلال هذه الممارسات التأريخيّة الصريحة سنَكْتشف مدى تكوين هويّتنا السياسيّة والدينيّة والقوميّة ـ أكانت هذه الهويّة لبنانيّةً أم فلسطينيّة، فينيقيّةً أم عربيّة، درزيّةً أم مارونيّة، مسيحيّةً أم إسلاميّة، طائفيّةً أم علمانيّة. فهذه الهويّات جميعها ليست خاضعةً للتطوُّر والتغيير فحسب، بل هي في أساسها متخيَّلةٌ أيضًا إلى حدّ بعيد. وهذه نقطةُ انطلاقٍ ضروريّةٌ لأيّ نقاش جدّيّ لتاريخنا الطائفيّ. فعلى سبيل المثال حاولتْ باكورةُ دعاة الهويّة «اللبنانيّة» العلنيّة إيجادَ صلةٍ مباشرة بين اللبنانيّين والفينيقيّين، ولكنّها فشلتْ. وفي السياق نفسه، نجحت الدولةُ اللبنانيّة في خلق مقولةٍ تَسْتند إلى أنّ الاستبداد التركيّ العثمانيّ فَرَضَ على البلاد سُباتًا عميقًا تحرّر منه «لبنانُ» في ظلّ الانتداب الفرنسيّ. بكلمات أخرى، الخياليّة التاريخيّة قد تكون انتهازيّةً أو تقدُّميّة، ناجحةً أو فاشلة، ولكنّها ذاتُ صلةٍ حتمًا بتكوين كلّ هويّةٍ جمعيّة. وهذا يقودني إلى نقطة ثانية مهمّة: وهي أنّه من دون الاعتراف بأنّ الماضي تأويلٌ بمقدار ما هو حقيقةٌ ثابتة، يبقى التأريخُ الصادقُ بعيدَ المنال.

المؤرِّخون والطائفيّة في لبنان

من هذا المنطلق أريد الدخولَ إلى موضوع تاريخ الطائفيّة في لبنان. ذلك أنّ معظمَ المؤرِّخين الغربيِّين، وبينهم إسرائيليُّون، يدّعون أنّ الحوادث الطائفيّة ـ أكانت حربَ الستّين، أي الصراعَ الطائفيَّ الذي دار بين الموارنة والدروز في جبل لبنان في عام ١٨٦٠ (حَرْب البلّية أو «الكِلّة»)، أَمْ حادثةَ الشام في العام نفسه، أَمْ حربَ ١٩٧٥ ـ تَعْكس نزعةً عربيّةً إسلاميّةً تتجلّى في رفض المسلمين المساواةَ مع المسيحيِّين. أيْ أنّ هؤلاء المؤرِّخين يَزْعمون أنّ العالم الإسلاميّ والعربيّ لا يَسْتوعب الحداثةَ، إلاّ أن يُدْفَعَ إليها دَفْعًا من قِبَل الانتداب الغربيّ أو الأنظمة اللاديموقراطيّة السائدة في المنطقة.

غير أنّ مؤرّخين لبنانيِّين يُسْرعون إلى نفي هذه الرؤية الغربيّة في بعض ملامحها وتناقضاتها، فيكتبون، مثلاً، عن تاريخ التعايش بين الطوائف اللبنانيّة، ويُصرُّون على أنّ الحوادث الطائفيّة تَعْكس سياساتٍ إقليميّةً وحساباتٍ دوليّةً هي التي أثارت الفِتَنَ في لبنان من خلال تمويل الأحزاب المحليّة وتسليحِها ودعمِها

---

* ـ أستاذ التاريخ في جامعة رايس في هيوستن. يَصْدر له قريبًا عن دار الآداب في بيروت كتابٌ بعنوان **ثقافة الطائفيّة**.

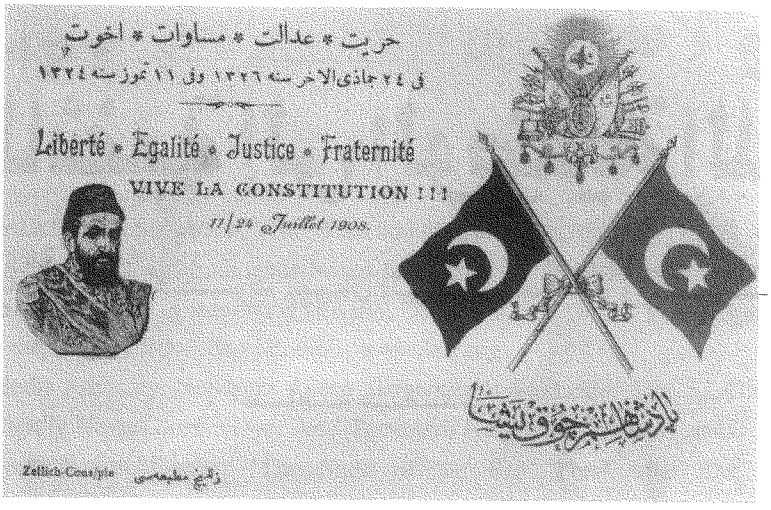

وجهٌ منسيٌّ للحداثة العثمانيّة

سياسياً. إذنْ المؤرِّخون اللبنانيُّون، بشكل عامّ، يتعاملون مع ماضينا الطائفيّ وكأنَّه في صلبه نتيجةٌ لسياسةٍ معتَمدةٍ أجنبيَّةٍ ـ عثمانيَّةٍ في القرن التاسع عشر، وأميركيَّةٍ إسرائيليَّةٍ كيسينجريَّةٍ في القرن العشرين ـ مبنيَّةٍ على أساس «فرِّقْ تَسُدْ.» وهذه الرؤية المحليَّة، التي كانت ولاتزال منهجًا رسميّاً في المدارس، تَرْفض الادِّعاءَ الغربيَّ أنَّ لبنان (ومحيطَه العربيَّ الإسلاميَّ) ليس قادرًا على النموّ المستقلّ وعلى مواكبة الحداثة، جاعلةً من حَرْبَيْ ١٨٦٠ و١٩٧٥ عِبْرةً للمواطنين اللبنانيِّين تُحذِّرهم من خطر الانقسام الداخليّ والانحرافِ عن تراث التعايش المذهبيّ الذي يَعْكس ـ في افتراض أولئك المؤرِّخين اللبنانيِّين ـ ماهيَّةَ لبنان. المهمّ أنَّ الكثيرين من هؤلاء يَزْعمون أنَّ الحروب الطائفيَّة التي عَصَفَتْ بالبلاد هي في أساسها حروبُ الآخرين على أرض لبنان.

لكنَّ المؤرِّخين الغربيِّين يعتقدون، في المقابل، أنَّ الحروب لا بدّ منها في مجتمع شرقيّ مُقسَّم طائفيّاً. وهاتان الرؤيتان تُبرزان نقاطًا هامَّةً: فالرؤية الغربيَّة تُشير إلى مدى الانقسام الداخليّ، وإلى وجود خطاب إسلاميّ يَنْظر إلى المسلمين نظرةً دونيَّة. وأمَّا الرؤية المحليَّة فتسلِّطُ الأضواءَ على درجة تدخُّل الغرب ونفوذِه في الأمور الدّاخليَّة في السلطنة العثمانيَّة.

ولكنْ رغم هذا التباين الظاهر بين الرؤيتَيْن فإنَّهما في جوهرهما متّفقتان كلَّ الاتِّفاق على أنَّ الطائفيَّة شيءٌ ملموس، لا يحتاج إلى مزيد من المعرفة والتّحليل التاريخيّ، يَعْبر الزمانَ ولكنَّه لا يتغيَّر. ففي الرؤية الغربيَّة الاستشراقيَّة أصبحت الطائفيَّةُ تشخيصًا لهويَّة شرقيَّة غيرِ قادرةٍ على التحديث؛ أمَّا في الرؤية المحليَّة فباتت الطائفيَّةُ تشخيصًا لنقيض الهويَّة اللبنانيَّة الأصيلة، أيْ نقيضًا «للتعايش المذهبيّ.» الرؤيتان، بمعنى آخر، تَسْتندان إلى أنَّ الهويَّة المذهبيَّة لا تتغيَّر: فكأنَّ الهويَّة الذاتيَّة المارونيَّة في الحروب الصليبيَّة هي نفسُها في القرن التاسع عشر، وكأنَّ الهويَّة الذاتيَّة الدرزيَّة في حرب الستِّين هي نفسُها في حرب لبنان الأخيرة.

غير أنَّ هذا المنطق ـ أاستشراقيّاً كان أَمْ محليّاً ـ يُعزِّز، بطبيعة الحال، الذهنيَّةَ الطائفيَّةَ السائدة التي ليست، في نهاية المطاف، قضيَّةً غرائزيَّةً أو أزليَّةً بقدرِ ما هي تاريخيَّة حديثة قابلةٌ للتحليل والتغيير. فالحقّ أنَّ المسألة الطائفيَّة تبلورتْ في القرن التاسع عشر فقط ـ إذْ قبل منتصف القرن التاسع عشر كان النظامُ الإداريُّ والاجتماعيُّ في جبل لبنان مبنيّاً على أساس **هرميّ** لا مذهبيّ. فهذا النظام فَصَلَ بين الأعيان الدروز والمسيحيِّين من جهة، وعامَّةِ الشعبِ من جهة أخرى. كما أنَّه حَصَرَ السلطةَ المحليَّة في يد أميرٍ شهابيٍّ استَنَدَ في حكمه إلى عائلات درزيَّة ومارونيَّة كبيرة (كبيت «جنبلاط» وبيت «الخازن») تحالفتْ إحداها مع الأخرى، ولكنَّها كانت أيضًا تتعارك بشكلٍ متواصل من أجل السلطة والنفوذ.

حقيقة النظام الاجتماعيّ في القرن التاسع عشر

لم تكن الحياةُ مثاليَّةً، إذ كان النظام الاجتماعيّ في ذلك العصر قائمًا على حساب العامَّة التي أُجبرتْ على دفع الضرائب وأداءِ واجباتٍ شتَّى كالسّخْرة وغيرها. وأيّاً يَكُن الأمر فقد اعتمدت العائلاتُ الكبيرةُ على المراجع الدينيَّة، وبالأخصّ على الكنيسة المارونيَّة، لتحصّن سلطتَها. فجبل لبنان كان يتميَّز، إذن، بسلطة هَرَميَّةٍ إقطاعيَّةٍ لم تُعطِ للدين أو المذهب أهميَّةً ملحوظة، بل كان الدينُ سندًا واحدًا فقط للعمل السياسيّ الإداريّ لا جوهرَه. ما أريد هنا قولَهُ هو أنَّ مصطلح «الطائفيَّة السياسيَّة» ومقولَتَها لم يكونا واردَيْن. وهذا لا يُنْكِرُ،

طبعًا، وجودَ نعرات وحساسيّات مذهبيّة، بل يضعها في إطارِ نظامٍ إقطاعيّ مبنيّ على اختلاط الطوائف وعلى إبعادِ عامّةِ الشعب عن أيِّ دورٍ علنيٍّ في السياسة. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ التعايش المذهبيّ تزامَنَ مع نظام اجتماعيّ إقطاعيّ كان بدوره على هامش الذهنيّة العثمانيّة التي عَدَّتْ جبلَ لبنان منطقةً قَبَليّةً وحشيّةً غيرَ متقدِّمة، منطقةً تزدحم بنصارى «كفّار» ودروزٍ «أشقياء» ـ وفي اللُّغة العثمانيّة كلمة «الدرزيّ» تعني الحقير.

ما أريد أن أشدِّد عليه هنا هو أنّ النظام الاجتماعيّ والإداريّ في الجبل تناقَضَ، إلى حدٍّ ما، مع النظام الملّيّ العثمانيّ السائد في معظم مدن الدولة العثمانيّة. فهذا النظام بصورةٍ عامّة لم يَعْترف بأيّ دور سياسيّ لغير المسلمين، ولم يُتِحْ أمامَهم فرصةً لدخول عالم السياسة. كما أنّه أصرّ على تعايش مذهبيّ مُقيَّدٍ برؤية إسلاميّة تَنْظر إلى السكان غير المسلمين نظرةً دونيّةً واضحةً وعلنيّةً، في الوقت الذي فَسَحَ فيه أمام هؤلاء حريّةَ الدين والتصرُّف بشؤونهم الخاصّة (أيْ ما يتعلّق بمحاكمهم الشرعيّة). كانت هنالك إذنْ سياسةٌ عثمانيّة تجاه جبل لبنان لاحظتْ تكوينه الطوائفيّ، ولكنّها في الوقت نفسه غضّت النظرَ عنه، فأتاحت له حكمًا شبهَ ذاتيّ، إلاّ أنّها أيضًا أهملتْه واحتقرتْه. وكلُّ هذا تغيَّرَ في منتصف القرن التاسع عشر لأسباب عدّة، أهمُّها:

١) الاجتياح المصريّ لسوريا وجبل لبنان عام ١٨٣١. أدّى هذا الاجتياح إلى انهيار الحكم الشهابيّ عندما تدخّلتِ الدولُ الغربيّة، وفي مقدّمتها إنكلترا، إلى جانب الدولة العثمانيّة. فانهزم الجيشُ المصريّ وأُجبر على الانسحاب عام ١٨٤٠. ولمّا كان بشير الشهابيّ أيّد الاحتلالَ المصريَّ الذي كان أكثر تعنُّتًا وعنهجيّةً من الحكم العثمانيّ، ولأنّه تعامل معه بحماس، فقد نَفَتْه الدولةُ العثمانيّةُ بعد هزيمة المصريّين وأَنْهت ـ فيما بعد ـ الحكمَ الشهابيَّ في جبل لبنان، وأصرَّت على إعادة تنظيم الإدارة فيه. وقد فتح كلُّ هذا البابَ واسعًا أمام فراغٍ إداريّ وسياسيّ حاولت سدَّه الكنيسةُ المارونيّةُ من جهة، والأعيانُ التقليديُّون من جهة ثانية. ولكنْ من دون جدوى.

٢) حركة الإصلاح العثمانيّ. تزامن الاحتلالُ المصريُّ مع إعلان الحركة الإصلاحيّة العثمانيّة المعروفة بـ «التنظيمات» التي حاولتْ تحديثَ الدولة العثمانيّة على الصعيدَيْن العسكريّ والإداريّ. ومن أهمّ سمات هذه الحركة الإصلاحيّة أنّها شَرَعَتْ بتحويل رعايا السلطنة الإسلاميّة إلى مواطني دولة حديثةٍ شبهِ علمانيّة أُعلنتْ فيها المساواةُ الدينيّةُ ـ وهذه كانت خطوةً تاريخيّةً هامّة لا سابق لها في العالم الإسلاميّ والعربيّ (ولنتذكّرْ أنّ هذه الخطوة قد سَبَقَتْ بعقدَيْن إلغاءَ نظام العبوديّة في الولايات المتّحدة). وإضافةً إلى ذلك، قوَّضت «التنظيماتُ» أيضًا النظامَ الملّيَّ الذي قام على فرضيّةِ تفوُّقِ الطائفة الإسلاميّة على الطوائف الأخرى. وما يَسْتَوْقفنا، هنا، أنّ هذه الخطوة الإيجابيّة غير الطائفيّة ترافقتْ مع تدخُّلٍ غربيٍّ طائفيّ جدّاً بواسطة المبشِّرين والقناصلِ الذين أَسْهموا في بثّ روح الطائفيّة في البلاد وترسيخِ ذهنيّتها.

٣) نفوذ الدولة الغربيّة. نشط هذا النفوذُ مع إعلان الحركة الإصلاحيّة العثمانيّة. فبعد زوال الاحتلال المصريّ عام ١٨٤٠، أصبحت السيطرةُ العثمانيّةُ في جبل لبنان وهميّةً أكثر ممّا هي واقعيّة. ففرنسا، على سبيل المثال، راحت تَدْعم الطائفةَ المارونيّةَ والحركةَ التبشيريّةَ اليسوعيّة التي حاولتْ، بدورها، «تهذيبَ» الملّة المارونيّة، أيْ فصلَها كليّاً عن محيطها الإسلاميّ والعربيّ. أمّا إنكلترا، فوقفتْ (بدرجة أقلّ) إلى جانب الطائفة الدرزيّة. وهذا التدخُّل لم يكن مبنيّاً على سياسة «فَرِّقْ تَسُدْ» بقدرِ عكسِه اقتناعًا غربيّاً حقيقيّاً

لبنان الكبير يُعلَن برعاية الطوائف

مؤمنًا بدور الدول الغربيَّة المسيحيَّة المتقدِّمة التي أَخَذَتْ على عاتقها حمايةَ الأقليَّاتِ غير المسلمة، والمسيحيَّة بشكل خاصّ، من «القمع» و«القهر» العثمانيّ الإسلاميّ. ففي جبل لبنان تحديدًا، عندما حاولت الدولةُ العثمانيَّةُ بسطَ سلطتها مباشرةً عبر حاكم عثمانيّ مباشرٍ ملتزمٍ بالمساواة الدينيَّة، اعترضت الدولُ الغربيَّةُ بعنف على الحكم العثمانيّ المباشر. وفي المقابل أصرّت هذه الدول، رغم الاعتراض العثمانيّ، على تقسيم جبل لبنان إلى شطرَيْن عام ١٨٤٢: الأوّل مسيحيّ، والثاني درزيّ. وكانت حجّتها في ذلك مزدوجةً: استحالة التعايش المذهبيّ بين «قبائل» الجبل، والادّعاء أنّ المساواة للمسيحيِّين تعني حمايتَهم وفصلَهم عن محيطهم الإسلاميّ. ولذلك، فإنّ تطبيق المشروع الإصلاحيّ لا يتمّ، بحسب تلك الدول، إلاّ بالتقسيم. وقد تمّ ذلك التقسيمُ متجاهلاً اختلاطَ الطوائف في العديد من المقاطعات ـ ولاسيَّما في الشوف ـ ومتجاهلاً أيضًا تاريخًا واضحًا للتعايش المذهبيّ في ظلّ النظام الإقطاعيّ السابق.

إذًا، العنجهيَّةُ الغربيَّةُ، والرؤيةُ الاستشراقيَّة الموجَّهة إلى الدولة العثمانيَّة، «والعنايةُ» الطائفيَّة الغربيَّة بجبل لبنان، أدّت في آخر المطاف إلى تقسيمه، وإلى تكوينه لأوّل مرّة على أسس طائفيَّة سياسيَّة وإداريَّة وضعتْه على مشارف حرب طائفيَّة.

حرب الستّين: محاولة تغيِّير النظام

أصبحت الطائفة في حدّ ذاتها جوهرَ العمل الإداريّ في الجبل، وانحصرتْ فكرةُ المساواة الدينيَّة في تقسيم جبل لبنان على الأرض وفي الإيمان بأنّ الطائفة هي مجتمع سياسيّ مترابط منطقيّاً بمقدارٍ ما هي مجتمعٌ إكليريٌّ متماسك. لكنّ العلّة كانت في تطبيق خطّة التقسيم: فكيف يُقسَّم جبلٌ سكّانُه مختلطون؟ وكيف تُجعلُ الطائفةُ المذهبيَّةُ طائفةً سياسيَّةً وتُحافِظ، في الوقت ذاته، على النظام الهرميّ الاجتماعيّ؟

هذه هي المسائل التي أدّتْ إلى أزمة سياسيَّة تربَّصتْ بالبلاد بين عامَيْ ١٨٤٠ و١٨٦٠. فإدخال العامل الدينيّ على جوهر العمل الإداريّ والسياسيّ تطبيقًا لفكرة المساواة والتحديث أَشْعل صراعًا بين الأعيانِ والكنيسةِ المارونيَّة والحكومةِ العثمانيَّة والدولِ الغربيَّة حَوْل تحديد صفات النظام الطائفيّ الجديد. وأمّا الشيء الوحيد الذي أجمعتْ عليه الفئاتُ المتخاصمةُ فهو هرميَّة النظام. ولكنّ تسييس الطائفة فَتَحَ صراعًا ثانيًا بين الأعيان والعامَّة، لأنّ الحقبة الطائفيَّة الجديدة باتت جسرًا لدخول العامَّةِ العملَ السياسيَّ بحجّة الدفاع عن أبناء الطائفة وعن بنود المشروع الإصلاحيّ العثمانيّ. فمثلاً، عندما انتفضت العامَّةُ المارونيَّةُ على العائلات الإقطاعيَّة في عامَيْ ١٨٥٩ و١٨٦٠ ادّعتْ أنّ الإصلاحَ العثمانيّ لم ينصّ على المساواة الدينيَّة وحدها بل على المساواة الاجتماعيَّة أيضًا. فثورة طانيوس شاهين المشهورة رَفَضَت، انطلاقًا من تأويلها للإصلاح العثمانيّ، تسلُّطَ الإقطاع المارونيّ على أهالي كسروان، وحاولتْ في عام ١٨٦٠ «نجدةَ» مسيحيّي الشوف من تسلُّط «الدروز.» ورغم أنّ هذه المبادرة فشلتْ، فإنَّها أسهمتْ في تفجير الوضع في أواخر أيّار عام ١٨٦٠. لقد كانت هذه الحرب، إذن، كنايةً عن صراعٍ طائفيٍّ واجتماعيٍّ في آن واحد. والذي حدث، باختصار، هو محاولة تغيير مفهوم النظام الطائفيّ من مفهوم هرميٍّ لا يُتيح لناسٍ عاديِّين فرصةَ بناء مستقبلهم، إلى مفهومٍ شبهِ ديموقراطيّ، وإنْ كان طائفيّاً وأحيانًا دمويّاً. وهذه المحاولة التي فشلتْ في أوّل الأمر هي ـ ويا للمفارقة ـ حربُ الستّين.

خاتمة : أمام خيارين

ما أقْصده هو أنَّ المرحلة الطائفيَّة التي وصلتْ إلى ذروتها الدمويَّة في حرب الستّين قد «دَقْرَطت» السياسةَ بفسحها المجالَ للعامَّة كي يَدْخلوا إلى عالم السياسة مواطنين في المجتمع الطائفيّ، في الوقت الذي حاولتْ فيه أن تشكّل نظامًا جامدًا وهرميّاً سعى إلى أن يَسْتبعد أولئك المواطنين أنفسَهم من أيّ دور سياسيّ ذي أثر. فالدولة العثمانيَّة والدول الغربيَّة اتّفقت على إلغاء التقسيم العلنيّ للجبل، وأنشأتْ في عام ١٨٦١ متصرّفيَّةَ جبل لبنان تحت سلطة حاكم مسيحيّ عثمانيّ غير لبنانيّ. فوزّعتْ مقاعدَ إدارة الجبل على أسس طائفيَّة، مخصِّصةً للموارنة أربعةَ مقاعد، وللدروز ثلاثةَ مقاعد، وللروم مقعدَيْن، وللروم الكاثوليك مقعدًا، وللسنّة مقعدًا، وللشيعة مقعدًا. وهذا كلُّه كَرَّسَ الذهنيَّةَ الطائفيَّة في البلاد وأدّى إلى بناء نظامٍ متجمِّد وغير قادر على التطوُّر؛ ذلك لأنَّ كلّ خطوة إداريَّة وكلّ عمليَّة إصلاحيَّة (أيّاً كانت) أُخضِعتْ لحسابات طائفيَّة. وهذه هي الحالة التي نعانيها إلى يومنا هذا. فبدلاً من بناء روح عثمانيَّة (أو لبنانيَّة اليوم) موحَّدةٍ قادرةٍ على الارتفاع عن الأفق الطائفيّ الضيِّق، خَلَقت المعادلةُ الطائفيَّةُ نظامًا عقيمًا غيرَ قادرٍ على التطوُّر المطلوب والملحّ بحجّة ضمان «الوفاق الوطنيّ» و«التعايش المذهبيّ.»

خلاصةُ ما أودّ قوله هو أنَّ المقولة الطائفيَّة الهرميَّة المشلولة التي كُرِّستْ عقب حرب الستّين خلّفتْ خطابَ التعايش المذهبيّ الذي انحصَرَ في صيغة طائفيَّة نخبويَّة وتوازنٍ طائفيٍّ مزعوم. فكلُّ تغيير وكلُّ حركةِ إصلاحٍ اليوم ـ سواء أكان ذلك إعطاءَ المرأة اللبنانيَّة حقوقًا، أم إعطاءَ الفلسطينيِّين في لبنان حقوقًا مدنيَّةً، أم إبرامَ مشروعٍ للزواج المدنيّ، أم مجرَّدَ كتابة تاريخٍ صادقٍ موثوقٍ به ـ اصطَدَمَ وتعثَّرَ أمام خطاب التعايش المذهبيّ الذي حَصَّنَ ولايزال يُحصِّنُ النظامَ الطائفيَّ الهرميّ.

إلاَّ أنَّ هذا النظام بات غير مستقرّ لأنَّ كلّ طائفة تتطلَّع إلى مساعدة خارجيَّة من أجل كسب مزيد من الصلاحيَّات الداخليَّة، ناهيك بالصراع الطبقيّ والسياسيّ داخل كلّ طائفة للسيطرة على الزعامة فيها. واللاَّفت أنَّ الدولة العثمانيَّة لم تتصوَّر أبدًا أن يصبح جبلُ لبنان دولةً مستقلَّةً؛ فطوال عهد المتصرّفيَّة، رَهَنَت الدولةُ العثمانيَّةُ النظامَ الطائفيَّ في جبل لبنان بمرجعيَّةٍ عثمانيَّةٍ لاطائفيَّة. لكنْ مع زوال الحكم العثمانيّ ومجيء الانتداب الفرنسيّ، أعلنت السلطاتُ الفرنسيَّةُ من جهة واحدة قيامَ دولة لبنان الكبير، ومَنَحَتْ طائفةَ الموارنة هيمنةً واضحةً على الكيان اللبنانيّ، وابتكرتِ الدولةَ الطائفيَّةَ والصيغةَ الطائفيَّة التي نعرفها كلُّنا اليوم ونعانيها.

تاريخنا الحديث، إذن، هو الذي خَلَقَ مقولةَ «الطائفيَّة» التي مَنَعَتْ ـ ولاتزال تَمْنع ـ تبلورَ مفهومٍ وطنيٍّ شاملٍ قادرٍ على توحيد اللبنانيِّين. والسؤال الذي يَطْرح نفسَه الآن: كيف نتخطَّى الحقبةَ الطائفيَّةَ من تاريخنا؟

في رأيي أنَّ الجواب لا بدّ أن يبدأ باعترافنا بأنَّ الطائفيَّة جزء حيويّ ـ وإنْ كان في محصِّلته سلبيّاً ـ من حداثتنا المعقّدة. الطائفيَّة ليست غريزةً وليست حتميَّةً، بل تعبِّر عن ترجمةٍ وتحويرٍ لفكرةٍ جديدة للمساواة ظهرتْ في منتصف القرن التاسع عشر في مجتمع متعدِّدِ الطوائف وخاضعٍ لضغوطٍ خارجيَّة ويَفْتقر على جميع المستويات إلى رؤيةٍ قادرةٍ على تخيُّلِ مستقبلٍ أفضل. لكنَّنا نبقى أمام خيارَيْن: إمَّا الاستسلام للأمر الواقع والركوع أمام الحداثة الطائفيَّة المهيمِنة علينا، وإمَّا تخيُّل حداثةٍ أخرى أفضل تتماشى وبناءَ وطنٍ جديدٍ ووطنيَّةٍ جديدة.

بيروت